

Distr.: General
4 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته السادسة والسبعين المعقودة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦

الرأي رقم ٢٠١٦/٣٧ بشأن مكسيم ساكايفوف، ويفغيني ميفيدوف، وفولوديمير زينيتسكي، وبافلو كوفشوف، وأولكساندر سوخانوف، وفلاديسلاف إلنيتسكي، وسيرغي كورتشينسكي، وفلاديسلاف رومانويوك، وأولكساندر دزوينكو، وسيرغي دولجنكوف وآخرين (أوكرانيا)^(١)

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التي مددت ولاية الفريق العامل ووضحتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، أقر المجلس هذه الولاية ومددها مؤخراً لثلاث سنوات في قراره ٧/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢- وأحال الفريق العامل في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/30/69)، بلاغاً إلى حكومة أوكرانيا بشأن مكسيم ساكايفوف، ويفغيني ميفيدوف، وفولوديمير زينيتسكي، وبافلو كوفشوف، وأولكساندر سوخانوف، وفلاديسلاف إلنيتسكي، وسيرغي كورتشينسكي، وفلاديسلاف رومانويوك، وأولكساندر دزوينكو، وسيرغي دولجنكوف وآخرين. وردت الحكومة على البلاغ في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(١) بناء على أحكام المادة ٥ من أساليب العمل، لم يشارك فلاديمير توتشيلوفسكي في مناقشة هذه القضية.



٣- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

- (أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد انقضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛
- (ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛
- (ج) إذا كان عدم التقيد، كلياً أو جزئياً، بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يُضفي على سلب الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛
- (د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛
- (هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

المعلومات الواردة

البلاغ الوارد من المصدر

٤- السادة ساكيوف (المولود عام ١٩٧٦)، وميفيدوف (المولود عام ١٩٨٣)، وزينيتسكي (المولود عام ١٩٨٣)، وكوفشوف (المولود عام ١٩٨٦)، وسوخانوف (المولود عام ١٩٧٥)، وإلنيتسكي (المولود عام ١٩٩٥)، وكورتشينسكي (المولود عام ١٩٧٣)، ورومانوك (المولود عام ١٩٩٥)، ودزوينكو (المولود عام ١٩٨٦)، ودولجنكوف (المولود عام ١٩٨٨)، محتجزون حالياً لدى الشرطة في انتظار المحاكمة في المركز الرئيسي للاحتجاز السابق للمحاكمة في أوديسا، أوكرانيا. وجميعهم، باستثناء السيد ميفيدوف، مواطنون أوكرانيون. والسيد ميفيدوف من مواطني الاتحاد الروسي. وقد وُجهت تهم في إطار هذه القضية إلى عشرة أشخاص آخرين لكنهم غير محتجزين. وجميعهم أعضاء في حركة المعارضة المؤيدة لإقامة نظام اتحادي وقد اتهموا بالمشاركة في أعمال شغب جماعية بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي. واتهم السيد سوخانوف أيضاً بالحيازة غير القانونية لأسلحة أو ذخائر أو متفجرات بموجب المادة ٢٦٣ من القانون الجنائي. ويبلغ مجموع عدد المتهمين في هذه القضية ٢٠ متهماً.

٥- وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، قُتل ٤٨ شخصاً وجرح ٢٤٧ نتيجة اشتباكات في أوديسا بين أعضاء حركة المعارضة السياسية المؤيدة لإقامة نظام اتحادي - الذين يؤيدون إقامة دولة اتحادية جديدة تتمتع فيها الأقاليم بمزيد من الحكم الذاتي ويتمتع فيها الناطقون بالروسية باحترام أكبر لحقوقهم - ومؤيدي الدولة الوحيدة - الذين يريدون الإبقاء على دولة وحدوية. وذكرت التقارير أن الاشتباكات الرئيسية حدثت في شارع غريتشيسكايا في وسط المدينة حيث قُتل ستة أشخاص بينهم أربعة من مؤيدي الدولة الاتحادية واثنان من مؤيدي الدولة الوحيدة، وفي ساحة كوليكوفو، حيث قُتل ٤٢ مؤيداً للدولة الاتحادية داخل مقر النقابات العمالية، الذي ادّعي أن النار أُضرمت فيه بقنابل مولوتوف ألقتها أشخاص من الجانبين. وذكر أن ١١ شخصاً ماتوا بعد أن قفزوا من النوافذ، اثنان منهم توفوا لاحقاً في المستشفى، ومات ٣١ شخصاً بسبب الاختناق والحروق داخل المبنى. وأصيب عدد أكبر من الناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية بجروح بليغة بعد أن حاصروهم مناوئوهم في مقر النقابات العمالية.

٦- ويذكر المصدر أن الإصابات التي حدثت في أوديسا كان بالإمكان تفاديها ذلك اليوم. لكن ضباط الشرطة الذين كانوا موجودين في المكان لم يبدلوا العناية الواجبة ولم يتخذوا إجراءات فعالة لمنع العنف أو احتوائه، لا سيما قرب مقر النقابات العمالية وداخله، لأنهم لم يتلقوا أمراً رسمياً بالتدخل، بحسب التقارير. كما لم يصل رجال الإطفاء الذي يقع مقرهم على بعد ٦٥٠ متراً من مقر النقابات إلى المكان إلا بعد ٤٠ دقيقة من إبلاغه هاتفياً باندلاع الحريق.

٧- وفتحت أربعة تحقيقات رسمية في أحداث ٢ أيار/مايو في أوديسا. فقد حققت وزارة الداخلية في أعمال الشغب الجماعية التي حدثت في وسط المدينة وفي مقر النقابات؛ وأقامت النيابة العامة دعاوى جنائية على عدة ضباط شرطة من ذوي الرتب العالية بسبب الإهمال؛ وأجرى أمين المظالم تقييماً لانتهاكات حقوق الإنسان على يد موظفي إنفاذ القانون خلال أعمال الشغب الجماعية؛ وأجرى البرلمان تحقيقاً شاملاً. لكن التحقيقات التي أجريت في الإهمال المنسوب إلى الشرطة وفوج الإطفاء لم تفض إلى أية نتائج قابلة للقياس.

٨- ووفقاً للمصدر، ظهرت في أوديسا، قبل أحداث العنف التي جرت في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، حركة معارضة تؤيد إقامة نظام اتحادي، وكان ذلك في أعقاب الأحداث التي شهدتها ميدان أوروبا في كييف والتي أدت إلى إسقاط الرئيس يانوكوفيتش في شباط/فبراير ٢٠١٤. وكانت الحركة المؤيدة لإقامة نظام اتحادي قد وصفها معارضوها والسلطات المحلية بأنها معادية لاحتجاجات الميدان لأنها عارضت استغلال الأوكرانيين القوميين لحركة ميدان أوروبا ضد الأقلية الأوكرانية الناطقة بالروسية. ويبدو أن الحركة المعادية لاحتجاجات الميدان ظهرت بعد إلغاء قانون عام ٢٠١٢ بشأن مبادئ السياسة اللغوية للدولة. ورغم أن تلك الخطوات رُفضت عملياً، فإنها أشاعت القلق في المناطق الجنوبية - الشرقية من أوكرانيا، لأن الأقليات الناطقة بالروسية كانت قلقة من احتمال أن تؤدي التعديلات الجديدة إلى إضعاف حقوقها اللغوية. وقد دفع ذلك إلى دعم الحركة المؤيدة لنظام اتحادي، في أوديسا ومناطق أخرى من جنوب - شرق أوكرانيا.

٩- ويؤكد المصدر أن أعضاء الحركة المؤيدة لإقامة دولة اتحادية نظمت في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤ مظاهرات كل يوم أحد، وأقامت مخيماً دائماً في ساحة كوليكونفو في أوديسا، مقابل مقر النقابات العمالية. ونظم هؤلاء الأعضاء حماية هذا المخيم بطريقة شبه عسكرية. وسعت السلطات في أوديسا وكيف إلى التفاوض على اتفاق لتفكيك المخيم ونقله إلى منطقة بعيدة عن وسط المدينة بحلول ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، أي قبل إحياء الذكرى السنوية للحرب العالمية الثانية. وقد وافقت جماعة "أوديسكايا دروجينا"، وهي جناح شبه عسكري للحركة المؤيدة لإقامة نظام اتحادي، كانت قد انتظمت لحماية المخيم بطريقة تشبه ما حدث في ميدان أوروبا، على الانتقال إلى مكان آخر خارج المدينة وفعلت ذلك، لكن أغلبية الناشطين ظلوا في ساحة كوليكونفو.

١٠- وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، كان من المقرر إجراء مباراة كرة قدم بين نادي ميتاليست خاركييف وتشيرنو موريتس أوديسا. وفي وقت مبكر من صباح ٢ أيار/مايو، وصل ما لا يقل عن ٦٠٠ من مشجعي كرة القدم من خاركييف إلى أوديسا. وكان مشجعو الفريقين معروفين بتعاطفهم القوي مع فكرة الدولة الوحدوية. وكان قد تقرر تنظيم تجمع لمؤيدي "أوكرانيا الوحدوية" في الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم في ساحة سوبورنايا، وقد تجمع ما لا يقل عن ألفي شخص بينهم مشجعو فريق كرة القدم، وناشطون من منظمة "القطاع اليميني" ومنظمة "سوفوبودا"؛ وأعضاء مما يسمى وحدات "الدفاع الذاتي" ومؤيدون آخرون للدولة الوحدوية.

١١- وبما أن التجمع المؤيد للدولة الوحدوية اعتُبر تجمعاً متطرفين بحسب التقارير، تقرر استخدام القوة لإزالة المخيم من ساحة كوليكونفو. أما مؤيدو الدولة الاتحادية، فقد قرروا التصدي لأي قوة تحاول إزالة مخيمهم. ووفقاً للمصدر، كان الجانبان مستعدين للمواجهة. فقد أحضر مؤيدو الدولة الوحدوية أقنعة وخوذاً وفؤوساً وقضباناً خشبية وبنادق غير فتاكة وأسلحة نارية. وحوالي الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم، هاجم نحو ٢٠٠ ناشط من جماعة "أوديسكايا دروجينا"، كانوا مجهزين هم أيضاً بعتاد شبه عسكري، الحشود المتجمعة قرب شارع غريتشيسكايا.

١٢- وقد استمرت الاشتباكات في ذلك المكان عدة ساعات وأدت إلى وفاة ستة أشخاص (اثنان من المؤيدين للدولة الوحدوية وأربعة من المحتجين المؤيدين للدولة الاتحادية)، فيما أُصيب كثيرون بجروح. ويبدو أن مؤيدي الدولة الاتحادية تفرقوا لأنهم لم يتمكنوا من مواجهة الحشود المقابلة الأكثر عدداً. واحتسب حوالي ٤٧ ناشطاً من مؤيدي الدولة الاتحادية في مركز أفينا للتسوق، فاقتردهم قوات الشرطة الخاصة إلى مخفرين خارج أوديسا (أوفيدوبول وبلهورود - دنيستروفسكي) لحمايتهم، لكنهم احتجزوا في المخفرين واستُجوبوا.

١٣- وبعد أن هزم مؤيدو الدولة الوحدوية الناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية في شارع غريتشيسكايا انتقلوا إلى ساحة كوليكونفو في بعد العصر؛ واستمرت بعد ذلك المواجهات إلى ساعة متأخرة من الليل. وتمكن الناشطون المؤيدون للدولة الوحدوية، بدعم من ميليشيات شبه عسكرية متطرفة، من حرق المخيم وطرد مؤيدي الدولة الاتحادية الذين كانوا موجودين فيه. لكن

عشرات منهم لجأوا إلى مقر النقابات العمالية للاحتباء فيه. وألقى المهاجمون والمدافعون قنابل مولوتوف من المبنى وإلى داخله فاندلعت فيه النار. وهرب بعض الناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية من المبنى المحترق، لكن المهاجمين أمسكوا بهم وقاموا بضربهم. وقُتل ما مجموعه ٤٢ من مؤيدي الدولة الاتحادية في هذا الحادث، إما بسبب قفزهم من النوافذ (وبعضهم ضُرب حتى الموت، على ما يبدو، عندما وطأت أقدامهم الأرض) أو بسبب الحروق والتسمم أو الاختناق بالدخان. وهذه هي الأرقام الرسمية المستندة إلى التشريح الرسمي للجثث، وهي أرقام شكك فيها.

١٤- وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، فتحت دائرة التحقيق في شرطة أوديسا الإقليمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية تحقيقاً جنائياً في أعمال الشغب الجماعية والعنف والخسائر الكبيرة في الأرواح في أوديسا. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، نُقلت المسؤولية عن التحقيق إلى دائرة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية في كييف.

١٥- وذكر المصدر أن أفراد الشرطة احتجزوا ٤٧ ناشطاً من مؤيدي الدولة الاتحادية في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤. ولم يحصل هؤلاء الناشطون على الغذاء أو الماء طيلة ٤٨ ساعة. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، نُقلوا إلى مركز شرطة في فينيتسا، التي تبعد ٤٢٤ كيلومتراً عن أوديسا. وخلال عملية النقل، التي استغرقت ١٢ ساعة، لم يحصلوا على الغذاء أو الماء، ولم يُسمح لهم باستخدام المراحيض. ويُزعم أنهم اضطروا إلى التبول في شاحنات الاحتجاز. وحال وصولهم إلى مراكز الشرطة في أوفيدوبول وبلهورود - دنيستروفسكي، لم تقدم الرعاية الطبية لمن كان يحتاج إليها من المحتجزين بسبب المرض أو الإصابة بجروح.

١٦- وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، عُقدت جلسات استماع مصورة بالفيديو للناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية في محكمة برعمورسكي المحلية في أوديسا. ووجهت إلى الجميع تهمة بارتكاب أفعال إجرامية بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي. وبناءً على قرارات المحكمة، وُضع ١٤ محتجزاً، من أصل المحتجزين الـ ٤٧، في مركز فينيتسا للاحتجاز السابق للمحاكمة. وُضع أربعة من هؤلاء الأشخاص رهن الإقامة الجبرية بعد أن طعنوا في قرار المحكمة، ودُكر أنهم عادوا منذ ذلك الحين إلى أوديسا. ويخضع الأشخاص الـ ٣٣ الآخرون للإقامة الجبرية منذ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قُسم التحقيق الذي كانت تجريه وزارة الشؤون الداخلية في أحداث العنف التي جرت في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى دعاوى جنائية مختلفة هي: (أ) أعمال الشغب الجماعية في شارع غريتشيسكايا؛ و(ب) أعمال الشغب الجماعية في مقر النقابات العمالية في ساحة كوليكوفو؛ و(ج) قضية منفردة ضد ناشط من النشطاء مؤيد للدولة الحدودية أنهم بارتكاب جريمة القتل العمد.

أعمال الشغب الجماعية في شارع غريتشيسكايا

١٨- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أوقفت قوات الشرطة الخاصة ٤٧ ناشطاً مؤيداً للدولة الاتحادية كانوا قد لجأوا إلى مركز أفينا للتسوق. وعقب قرار المحكمة، احتُجز عشرة ناشطين

بينما وُضع ٣٧ شخصاً قيد الإقامة الجبرية. ووفقاً للمادة ١٨١ من قانون الإجراءات الجنائية في أوكرانيا، لا يجوز أن تستمر الإقامة الجبرية، بوصفها إجراءً احترازياً، أكثر من ستة أشهر. ووفقاً للمادة ١٩٧(٣)(٢) من قانون الإجراءات الجنائية، لا يجوز أن تتجاوز المدة الإجمالية لاحتجاز أي شخص خلال التحقيق السابق للمحاكمة ١٢ شهراً.

١٩- وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أوقف في أوديسا السيد سيرغي دولجنكوف (١٩٨٨)، وهو رئيس جماعة "أوديسكايا دروجينا" وأحد قادة الحركة المؤيدة للدولة الاتحادية، ونُقل إلى مركز كريف للاحتجاز السابق للمحاكمة. وأُتهم بالمشاركة في أعمال شغب جماعية بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي وُضع قيد الحجز كإجراء احترازي.

٢٠- وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استُكمل التحقيق السابق للمحاكمة في أعمال الشغب الجماعية التي جرت في وسط المدينة. ونتيجة لذلك، وُجّهت إلى ٢١ ناشطاً مؤيداً للدولة الاتحادية تهمّة بالمشاركة في أعمال شغب جماعية بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي وُوضع ١٣ مشتبهاً بهم على قائمة مطلوبين. وفُصل تحقيق أُجري بحق أحد هؤلاء الأشخاص ليصبح دعوى منفصلة لأسباب أمنية. ويُحتجز تسعة من الناشطين المتهمين البالغ عددهم ٢٠ شخصاً منذ ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، ومنهم السادة ساكايوف وميفيدوف وزينيتسكي وكوفشوف وسوخانوف والنييتسكي وكورتشينسكي ورومانوك ودرزينكو. وما زال السيد دولجنكوف محتجزاً لدى الشرطة منذ ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. ورغم الطعون الكثيرة التي تقدم بها محامو الدفاع لإطلاق سراح المتهمين، مددت المحكمة احتجازهم عدة مرات بناءً على طلب الادعاء العام. وقد جرى التمديد الأخير لمدة ٦٠ يوماً، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، بقرار صادر عن محكمة مالبينوفسكي المحلية في أوديسا. ويذكر المصدر أن جميع الأشخاص العشرة ما زالوا محتجزين في ظروف لا تستوفي المعايير الدنيا.

٢١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نُقل قرار الاتهام إلى محكمة برعمورسكي المحلية لإجراء المحاكمة. لكن الاختصاص القضائي نُقل إلى محكمة مالبينوفسكي المحلية حيث قام محامو المتهمين (وأغلبهم من الناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية)، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أثناء الجلسات التمهيديّة، بتوجيه الانتباه إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى أخطاء إجرائية في قرار الاتهام. وشمل ذلك عدم تزويد مواطني الاتحاد الروسي بترجمة روسية لقرار الاتهام؛ وعدم تحديد ما قام به كل متهم خلال أعمال الشغب الجماعية؛ وعدم الإشارة إلى معلومات عن التحقيقات الجارية؛ وعدم صحة البيانات الشخصية للمشاركين في المحاكمة. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، أعادت هيئة قضاة محكمة مالبينوفسكي المحلية القضية إلى النيابة العامة لإجراء تحقيقات إضافية بهدف تصحيح الأخطاء التي ارتُكبت في التحقيق السابق للمحاكمة.

٢٢- وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، أعادت النيابة العامة تقديم قرار اتهام مصحح بحق ٢٠ ناشطاً مؤيداً للدولة الاتحادية لتنظيمهم أعمال شغب جماعية في وسط المدينة إلى محكمة مالبينوفسكي المحلية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وخلال الجلسات التمهيديّة، قررت المحكمة

للمرة الثانية إعادة قرار الاتهام إلى النيابة العامة لمراجعته وتصحيحه بسبب ما شابه من إغفالات وانتهاكات كثيرة لأحكام قانون الإجراءات الجنائية. ويؤكد المصدر أن المحكمة، رغم ما خلصت إليه من انتهاك النيابة العامة لمعايير أصول المحاكمة، لم تفرج عن المحتجزين بعد أن قررت مرتين إعادة القضية إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق إضافي.

٢٣- وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، أبطلت محكمة الاستئناف في منطقة أوديسا، بناءً على طلب الادعاء العام، قرار محكمة مالىنوفسكي المحلية الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وأمرتها باستئناف النظر في القضية. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، استكملت هيئة المحاكمة في المحكمة المحلية الجلسات التمهيدية وقررت تحديد ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ تاريخاً لجلسة المحكمة الأولى.

٢٤- وأكد المصدر أن محكمة مالىنوفسكي المحلية بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إجراء منفصلاً بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي ضد ناشط من مؤيدي الدولة الاتحادية أوقف أيضاً في مركز أفينا للتسوق. وقد فصلت قضيتيه الجنائية لدواع أمنية، بسبب إفادته ضد متهمين آخرين من مؤيدي الدولة الاتحادية. وأعيد قرار اتهامه هو أيضاً إلى النيابة العامة لتصحيحه. لكن لم يتضح ما إذا كان ذلك المتهم/الشاهد ظل قيد الاحتجاز.

أعمال الشغب الجماعية في مقر النقابات العمالية

٢٥- في وقت متأخر من ليلة الثاني من أيار/مايو ٢٠١٤، أوقف ٦٧ ناشطاً من مؤيدي الدولة الاتحادية في مقر النقابات العمالية ونُقلوا إلى مركز شرطة مدينة أوديسا، حيث احتُجزوا لمدة يومين. وفي ٢ و ٣ أيار/مايو، اتُهم جميع المحتجزين بارتكاب جريمة القتل العمد وأعمال الشغب الجماعية، بموجب المادتين ١١٥ و ٢٩٤ من القانون الجنائي على التوالي. وفي الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، هاجم أقارب ومناصرو المحتجزين المؤيدين للدولة الاتحادية مركز شرطة مدينة أوديسا. وأطلقت الشرطة جميع المحتجزين البالغ عددهم ٦٧ شخصاً. لكن لم يتضح ما إذا كانت التهم الموجهة إليهم قد أُسقطت.

٢٦- وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أفاد النائب الأول للمدعي عام أوكرانيا بأن التحقيقات لم تفُض إلى أي دليل على استخدام غازات سامة في مقر النقابات العمالية. وأفاد أيضاً بعدم إيجاد أدلة على إحراق المبنى عمداً أو بناءً على خطة. وقال إن النار اندلعت من الداخل. وزُعم أن الأشخاص الذين كانوا في داخل المبنى ألقوا قنبلة مولوتوف لمنع مناوئهم من دخوله. ويرى النائب الأول للمدعي العام أن النار نجمت عما يُسمى تأثير المدخنة وأن الوفيات عُزيت إلى التسمم بأول أكسيد الكربون.

٢٧- ووفقاً للمصدر، لم تبدِ النيابة العامة منذ ٢ أيار/مايو ٢٠١٥ أي تقدم في التحقيق في وفاة ٤٢ شخصاً في مقر النقابات العمالية. وعلاوةً على ذلك، قال رئيس فريق التحقيق إن وزارة الشؤون الداخلية لم تتعرف على أي أشخاص يُشبهته في ارتكابهم هذه الجريمة. ويؤكد المصدر أن عدم إجراء تحقيق فعلي في وفاة ٤٢ عضواً من أعضاء المعارضة في مقر النقابات

العمالية، مقارنةً بالدعاوى المقامة على ٢٠ متهماً مؤيداً للدولة الاتحادية، بارتكاب أعمال شغب جماعية في شارع غريتشيسكايا يبين وجود تحيز وموقف حكومي ذي دوافع سياسية تجاه المعارضين السياسيين.

٢٨- وكمثال على الموقف الحكومي ذي الدوافع السياسية تجاه التحقيق في أحداث ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ وتقديم الجناة إلى العدالة، أفاد المصدر بأن ناشطاً مؤيداً للدولة الاتحادية أوقف في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤ بزعم إطلاقه النار على ناشطين مؤيدين للدولة الاتحادية كانوا قد لجأوا إلى مقر النقابات العمالية. ووجهت إليه تهمة بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي ونُقل إلى كريف. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وضعت محكمة بيتشرسكي المحلية في كريف تحت الإقامة الجبرية كإجراء احترازي. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، توفي في مستشفى أوديسا بسبب مرض في الجهاز التنفسي على ما يبدو. لكن هذه الوفاة تثير الكثير من الشبهات، ما يؤكد أن أسبابها مختلفة وما زالت طبي الكتمان لتجنب العدالة.

٢٩- وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أوقف ناشط آخر من المؤيدين للدولة الاتحادية بزعم ضربه ناشطين مؤيدين للدولة الاتحادية بعد قفزهم من مقر النقابات العمالية المحترق، ونُقل إلى مركز خرسون للاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، وضعت محكمة خرسون المحلية قيد الحجز كتدبير احتياطي. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، وبسبب ضغوط من الناشطين المؤيدين للدولة الاتحادية، بدلت محكمة الاستئناف في خرسون الحبس الاحتياطي إلى التزام شخصي بعدم مغادرة أوديسا دون إذن من دائرة التحقيق. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، أغلق التحقيق الجنائي ضده بسبب نقص الأدلة.

القضية المرفوعة على ناشط مؤيد للدولة الاتحادية اتُهم بارتكاب جريمة القتل العمد

٣٠- في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤، أوقف ناشط مؤيد للدولة الاتحادية واتُهم بإطلاق النار وجرح عدة أشخاص بينهم ضباط في الشرطة وناشطون مؤيدون للدولة الاتحادية وصحفيون، في شارع غريتشيسكايا بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٤. ونُقل إلى كريف واتُهم بارتكاب جريمة القتل العمد وأعمال شغب جماعية بموجب المادتين ١١٥ و ٢٩٤ من القانون الجنائي، على التوالي. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، وُضع قيد الإقامة الجبرية في أوديسا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، انتهت مدة الإقامة الجبرية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، استكملت وزارة الشؤون الداخلية التحقيق الجنائي، وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، نقلت ملف القضية الجنائية إلى محكمة بريمورسكي المحلية.

٣١- ويدفع المصدر بأن سلب السادة دولجنكوف وساكايوف وميفيدوف وزينيتسكي وكوفشوف وسوخانوف وإلنيتسكي وكورتشينسكي ورومانيوك ووزوبينكو حريتهم هو سلب تعسفي يقع ضمن الفئات الثانية والثالثة والخامسة من فئات الاحتجاز التعسفي التي يشير إليها الفريق العامل لدى النظر في القضايا المقدمة إليه. ويُشير، على وجه الخصوص، إلى أن سلبهم الحرية جاء نتيجة ممارستهم حقوقهم الأساسية التي يحميها القانون الدولي، لا سيما الحق في

حرية الرأي والتعبير، وفي المشاركة السياسية وتكوين الجمعيات (الفئة الثانية). ويقول إن سلبهم حريتهم جاء انتهاكاً لحقهم في محاكمة وفق الأصول وفي غياب المعايير الدنيا للاحتجاز (الفئة الثالثة). وعلاوة على ذلك، يدفع المصدر بأنهم أوقفوا واحتُجزوا وحوكموا بسبب رأيهم السياسي المنتقد للحكومة والمخالف لها. ويؤكد المصدر أن عدم إجراء الحكومة تحقيقاً فعلياً في وفاة ٤٢ عضواً من المعارضة في مقر النقابات العمالية، وعدم تطبيقها على المشتبه بهم من المؤيدين للدولة الوحشية ما طبقته في الدعاوى الجنائية المرفوعة على ١٠ متهمين من مؤيدي الدولة الاتحادية واحتجازهم بتهمة المشاركة في أعمال شغب جماعية في شارع غريتشيسكايا، إنما يبين تحيزها الكامل وموقفها ذا الدوافع السياسية تجاه المعارضين السياسيين. ولذلك يشكل سلب هؤلاء الأشخاص حريتهم انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز القائم على الرأي السياسي أو غيره من الآراء (الفئة الخامسة).

رد الحكومة

٣٢- رغم أن رد الحكومة جاء بعد انتهاء المهلة النهائية، قرر الفريق العامل النظر في المعلومات الواردة فيه، مراعاةً للمصلحة الفضلى للضحايا. فقد أبلغت حكومة أوكرانيا الفريق العامل، في ردها المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، بأن أعمال شغب جماعية اندلعت في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا عقب اشتباكات بين مشجعي فرقي كرة القدم ميتاليسيت خاركيف وتشيرنو موريتس أوديسا، حيث ردد متظاهرون منظمون ومسلحون وعنيفون، يناهز عددهم ٥٠٠ شخص، شعارات تطالب بتحويل أوكرانيا إلى دولة اتحادية. وأدت الاشتباكات إلى مقتل ٤٨ شخصاً وجرح حوالي ٢٥٠؛ بينهم ١٨ أصيبوا بطلقات نارية، توفي منهم ستة (في شارع غريتشيسكايا).

٣٣- بالإضافة إلى ذلك، توفي ٤٢ شخصاً في الحريق الذي اندلع في مقر النقابات العمالية بسبب تنشقهم أول أكسيد الكربون أو سقوطهم من الطوابق العليا، بحسب ما أكدته نتائج التحقيق.

٣٤- وتقول الحكومة إن وحدات التحقيق في وزارة الشؤون الداخلية والنيابة العامة تجري تحقيقاً في الأحداث وتنتظر في عدد من المسائل.

٣٥- وذكرت الحكومة أن المسألة الأولى هي عدم أداء موظفي وكالات الشؤون الداخلية مهامهم على النحو المطلوب، فقد أخفقوا في حفظ النظام العام على النحو الملائم، ما أدى إلى فوضى عارمة. وتجري دائرة التحقيق الرئيسية في النيابة العامة تحقيقاً في تلك المسألة.

٣٦- ويرمي الجزء الثاني من التحقيق إلى تحديد هوية قادة الاضطرابات الجماعية والأشخاص الذين أدوا دوراً نشطاً فيها، وفي تنفيذ هجمات واستخدام أسلحة ووسائل أخرى لإلحاق أذى جسدي. وتقوم دائرة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية بالتحقيق في هذه الأفعال بوصفها حوادث إجرامية.

٣٧- ويتعلق الجزء الثالث من التحقيق بتحديد سبب النار التي اندلعت في مقر النقابات العمالية وأدت إلى مقتل ٤٢ شخصاً. وهذا التحقيق تجريه أيضاً دائرة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية.

٣٨- وتبحث دائرة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية في خمس قضايا جنائية تتعلق بأحداث ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا:

(أ) القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤١٦٠٥٠٠٠٠٣٧٠٠ المتعلقة بالأدلة على الجرائم التي ارتكبتها قادة الاضطرابات الجماعية والمشاركون الفعليون فيها، والتي ينص عليها القانون الجنائي في مواده ٢٩٤ (الاضطرابات الجماعية)، و١١٥ (القتل العمد)، و٣٤١ (الاستيلاء على المباني أو المرافق الحكومية أو العامة)، و٣٤٥ (التهديد أو العنف ضد أحد أفراد أجهزة إنفاذ القانون)، و٢٩٦ (أعمال الشغب)، و١٩٤ (التدمير أو التخريب الإجرامي للممتلكات)؛

(ب) القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤١٦٠١٠٠٠٠٠١٥٤ المتعلقة بتقصير موظفي خدمات الطوارئ الحكومية في مقاطعة أوديسا في أداء واجباتهم المتمثلة في إنقاذ الأرواح وإخماد النار خلال أحداث ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ في أوديسا، وعدم مساعدة أشخاص كانت حياتهم في خطر، استناداً إلى الأدلة المتعلقة بالأفعال الإجرامية المنصوص عليها في المادتين ١٣٥(٣) و٣٦٧(٢) من القانون الجنائي؛

(ج) القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٢٦٣ المتعلقة بـ إ. إ. أستاخوف، المشتبه في ارتكابه أفعالاً إجرامية منصوصاً عليها في المواد التالية من القانون الجنائي: ١١٥(٢) (١) و(٦) و(٩)، و١٥(٣)، و١٩٠(٤)، و١٩٤(٤)، و٢٦٣(١)، و٢٩٤(٢)، و٣٥٨(٣)؛

(د) القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٥٥٨ المتعلقة بـ أ. ف. تانانوشكو وأ. أ. غليزنوتسا، المشتبه في ارتكابهما فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي؛

(هـ) القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤١٦٠٥٠٠٠٠٢١٩٠ المتعلقة بـ أ. أ. فومينوف، وأ. ف. بودكو، وإ. م. فينينكو، وإ. أ. غوريف، وإ. أ. شباراك، وس. أ. كولتا، وأ. ف. بوفار، وإ. ي. أنتيسوف، وف. س. بارينوف، وأ. إ. شابالين، المشتبه في ارتكابهما فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي، والمتعلقة بـ أ. ف. دافيدتشينكو، المشتبه في ارتكابه أفعالاً إجرامية منصوصاً عليها في المادتين ٢٩٣ و ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي.

٣٩- وخلال التحقيق السابق للمحاكمة المتعلق بالقضية الجنائية رقم ١٢٠١٤١٦٠٥٠٠٠٣٧٠٠، أوقف ضباط التحقيق ١١٨ شخصاً بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية: ٤٧ في مركز أفينا للتسوق؛ و ٦٤ في مقر النقابات العمالية؛ و ٧ عقب أحداث ٢ أيار/مايو ٢٠١٤. واختيرت إجراءات احترازية غير احتجازية فيما يتعلق بـ ١٠٦ موقوفين.

٤٠ - وفيما يتعلق بالأشخاص المذكورة أسماؤهم، أعربت الحكومة عن رغبتها في إبلاغ الفريق العامل بأن الإدارة الإقليمية لبلهورو - دنيسترفوسكي في المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الداخلية في إقليم أوديسا أوقفت أولكساندر دزوينكو، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤، بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برمورسكي المحلية بإيداع السيد دزوينكو في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة احتجازه ٦٠ يوماً، حتى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ١٨٠ يوماً، حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤١ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لبلهورو - دنيسترفوسكي في المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الداخلية في إقليم أوديسا بافلو كوفشوف في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برمورسكي المحلية بإيداع السيد كوفشوف في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر، حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٢ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوفيدوبول سيرغي كورتشينسكي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برمورسكي المحلية بإيداع السيد كورتشينسكي في الحبس الاحتياطي لمدة ستين يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ستين يوماً، حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ١٨٠ يوماً، حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٣ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوفيدوبول فلاديسلاف رومانويوك في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برمورسكي المحلية بإيداع السيد رومانويوك في الحبس الاحتياطي

لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ١٨٠ يوماً، حتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٤ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في بلهورود - دنيسستروفسكي مكسيم ساكايفوف في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برعمورسكي المحلية بإيداع السيد ساكايفوف في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر، حتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٥ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوفيدوبول أولكساندر سوخانوف في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برعمورسكي المحلية بإيداع السيد سوخانوف في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٦ - وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في بلهورود - دنيسستروفسكي فولوديمير زينيتسكي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برعمورسكي المحلية بإيداع السيد زينيتسكي في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٧- وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوفيدويبول فلاديسلاف إلتيتسكي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برهمورسكي المحلية بإيداع السيد إلتيتسكي في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٨- وأوقفت إدارة التحقيق في وزارة الشؤون الداخلية سيرغي دولجنكوف في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة بيتشورسكي المحلية بإيداع السيد دولجنكوف في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي أمر آخر صدر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر، حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأصدر قاضي التحقيق في محكمة برهمورسكي المحلية أمراً لاحقاً في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مدد بموجبه فترة الاحتجاز مرة أخرى، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٤٩- وأودع يفغيني ميفيدوف في الحبس الاحتياطي لمدة ٦٠ يوماً كإجراء احترازي بأمر من قاضي التحقيق في محكمة برهمورسكي المحلية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز إلى ستة أشهر، حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق صدر عن قاضي التحقيق في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٥٠- وأوقفت الإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوفيدويبول أولكسندر بوسميتشنيكو (المولود عام ١٩٩٠) في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة برهمورسكي المحلية بإيداع السيد بوسميتشنيكو في الحبس الاحتياطي كإجراء احترازي لمدة ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ الاعتقال، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مدد قاضي التحقيق فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبموجب أمر آخر صدر في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز ٦٠ يوماً، حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب أمر لاحق

- صدر عن قاضي التحقيق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مُددت فترة الاحتجاز مرة أخرى ٤٦ يوماً، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٥١- وأوقف جميع الأشخاص بموجب المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية إما أثناء ارتكابهم الأفعال الإجرامية أو بعد ارتكابهم إياها مباشرة.
- ٥٢- وذكرت الحكومة أن محكمتي الاستئناف في إقليم أوديسا وفي كييف نظرتا في طلبات الاستئناف المتكررة التي تقدم بها المشتبه بهم ومحاموهم للطعن في اختيار الإجراء الاحترازي وتمديده، ورفضتاها.
- ٥٣- ونُقل المشتبه بهم عقب توقيفهم إلى مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة التابعة لنظام السجون الأوكراني في كل من فينيتسا وأوديسا وكييف. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نقلوا جميعاً إلى مركز أوديسا للاحتجاز السابق للمحاكمة في إقليم أوديسا حيث احتجزوا.
- ٥٤- وفي الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، احتُجز السادة إلنيتسكي وكورتشينسكي ورومانيوك وسوخانوف في مرفق احتجاز مؤقت تابع لإدارة أوفديوبول الإقليمية، بينما احتجز السادة دزوبينكو وزينيتسكي وكوفشوف وساكايوف في مرفق احتجاز مؤقت تابع للإدارة البلدية في وزارة الشؤون الداخلية في بلهورود - دنيسترفوسكي.
- ٥٥- وبعد ذلك، اقتيدوا في مواكب من الوحدة العسكرية رقم ٣٠١٤ في أوديسا إلى إقليم فينيتسا، حيث احتجزوا في مرافق مؤقتة تابعة للإدارة الإقليمية في تشيتشيلنيك، والإدارة الإقليمية في تروستيانيتس، والإدارة البلدية في خميلنيتسكي، والإدارة الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في نيميريف، وإصلاحية فينيتسا رقم ١.
- ٥٦- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أُرسِلوا إلى إصلاحية أوديسا رقم ٢١، وما زالوا موجودين فيها، باستثناء السيدين رومانيوك وساكايوف، اللذين نقلوا في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى مركز احتجاز سابق للمحاكمة في مؤسسة أوديسا الإصلاحية رقم ١٤.
- ٥٧- واحتجز السيد ميفيدوف يومي ٦ و٧ أيار/مايو ٢٠١٤ في مرفق الاحتجاز المؤقت التابع للإدارة الحكومية الإقليمية لوزارة الشؤون الداخلية في أوديسا، وما زال محتجزاً في إصلاحية أوديسا رقم ٢١ منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.
- ٥٨- واحتجز السيد دولجنكوف في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٤ في كييف في مرفق الاحتجاز المؤقت التابع لوزارة الشؤون الداخلية، وفي الفترة من ٨ آب/أغسطس إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مركز كييف للاحتجاز السابق للمحاكمة. وما زال محتجزاً في إصلاحية أوديسا رقم ٢١ منذ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.
- ٥٩- وذكرت الحكومة أن هيئات النيابة في أقاليم كييف وأوديسا وفينيتسا عمدت، بناءً على تعليمات النيابة العامة، إلى التحقق في المؤسسات التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص من المعلومات الواردة في رسالة بعث بها رئيس الفريق العامل ومقرره.

٦٠- وتبين من عمليات التحقق أن جميع الأشخاص احتجزوا على أساس أوامر صادرة عن محكمة بيمورسكي المحلية؛ وأن المحاكم مددت فترات الاحتجاز مراراً عملاً بأحكام قانون الإجراءات الجنائية الساري؛ وأنهم نُقلوا بناءً على أوامر صادرة عن إدارة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية.

٦١- وأثناء احتجازهم في مرافق الاحتجاز المؤقت التابعة لوزارة الشؤون الداخلية وفي مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة التابعة لنظام السجون الحكومي، لم يُعثر على أي دلائل على حدوث انتهاكات لحق هؤلاء الأشخاص في تغذية سليمة وحقوقهم في الحصول على احتياجاتهم اليومية وعلى الخدمات الطبية، ولا دلائل على استخدام التعذيب.

٦٢- ولم يُستنتج حدوث أي انتهاكات لحقوق الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية كإجراء احترازي خلال الإجراءات الجنائية.

٦٣- وأرسل السيد دولجنكوف، خلال التحقيق السابق للمحاكمة، شكاوى عديدة إلى النيابة العامة والمحاكم تتعلق بالإجراءات الاحترازية المتخذة ضده، بما في ذلك ما وصفه بالاحتجاز غير القانوني ونقله إلى كييف، لكن المحكمة لم تجد أسباباً تبرر هذه الشكاوى.

٦٤- ونظرت المحاكم مراراً في شكاوى السيد ميغيدوف ومحاميه بشأن ترجمة الوثائق له إلى الروسية وتسليمه نسخاً منها. وقد استجابت المحاكم لبعض هذه الشكاوى.

٦٥- ولم يكن احتجاز المشتبه بهم مرتبطاً، بأي شكل من الأشكال، بموقفهم السياسي. ولم ينطو التحقيق السابق للمحاكمة على تحامل أو تمييز.

٦٦- ولم ينتهك أي حق من حقوق المشتبه بهم خلال فترة الحبس الاحتياطي أو أثناء احتجازهم أو نقلهم إلى المحكمة، أو في انتقاء الإجراءات الاحترازية. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، لا يجوز احتجاز مشتبه فيه لأكثر من ١٢ شهراً في حالة وجود إجراءات جنائية تتعلق بجرائم خطيرة أو خطيرة للغاية.

٦٧- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وافقت النيابة العامة على لائحة اتهام ضد ٢١ شخصاً (١١ منهم محتجزون) لارتكابهم فعلاً إجرامياً منصوباً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وتنظر محكمة مالبينوفسكي المحلية في هذه القضية حالياً. وبعد إرسال لائحة الاتهام إلى المحكمة كي تنظر فيها، وفقاً للمادة ٣١٥ من قانون الإجراءات الجنائية، مددت المحكمة التدابير المتعلقة بفتح تحقيقات جنائية في حق المتهمين، وكانت النتيجة هي تمديد احتجازهم طوال مدة الإجراءات الجنائية.

٦٨- وخلال التحقيق السابق للمحاكمة الذي أجراه المحققون، احتُجز أشخاص يمثلون الموقوفين المتنازعين.

٦٩- ولذلك، احتجزت إدارة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤، نيكولاي فولكوف (المولود عام ١٩٨١)، وفقاً للمادة ٢٠٨ من قانون

الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وعقب احتجازه، وُضع السيد فولكوف في مرفق الاحتجاز المؤقت التابع لوزارة الشؤون الداخلية في كييف.

٧٠- وُضع السيد فولكوف قيد الإقامة الجبرية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤، بناءً على أمر من قاضي التحقيق في محكمة بيتشيرسكي المحلية. لكن الإجراءات الجنائية التي فتحت ضده في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ بموجب المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي عُلقت عملاً بالمادة ٢٨٤(١)(٥) من قانون الإجراءات الجنائية، بسبب وفاة المشتبه به.

٧١- وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤، احتجزت إدارة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية سيرغي خودياك (المولود عام ١٩٨١)، عملاً بالمادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وعقب احتجازه، وُضع السيد خودياك في مرفق الاحتجاز المؤقت التابع لوزارة الشؤون الداخلية في كييف.

٧٢- وبأمر من قاضي التحقيق في محكمة بيتشيرسكي المحلية، وُضع السيد خودياك قيد الإقامة الجبرية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وافقت النيابة العامة على لائحة اتهام تزعم أن السيد خودياك ارتكب أفعالاً إجرامية منصوصاً عليها في المواد ١٥٥(٢)(٥) و(٧)، و١١٥(٢)(١) و(٥) و(٧)، و٢٩٤(٢)، و٣٤٨ من القانون الجنائي، وأحالتها إلى محكمة برعمورسكي المحلية.

٧٣- وما زالت الإجراءات القضائية مستمرة. ففي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، صدرت مذكرة بحث عن سيسفولود غونتشاريفسكي (المولود عام ١٩٦٧). وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت محكمة خيرسون المحلية أمراً يميز احتجاز السيد غونتشاريفسكي فيما يتصل بمثوله أمام المحكمة.

٧٤- وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، احتجزت إدارة التحقيق الرئيسية في وزارة الشؤون الداخلية السيد غونتشاريفسكي عملاً بالمادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية للاشتباه في ارتكابه فعلاً إجرامياً منصوصاً عليه في المادة ٢٩٤(٢) من القانون الجنائي. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة سوفوروف المحلية حبسه احتياطياً كإجراء احترازي.

٧٥- وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، نظرت محكمة الاستئناف في خيرسون في شكوى تقدم بها محامي السيد غونتشاريفسكي لإلغاء الإجراء الاحترازي المتمثل في الحبس الاحتياطي. لكن الشكوى رفضت. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، أمر قاضي التحقيق في محكمة سوفوروف المحلية بتغيير الإجراء الاحترازي من الحبس الاحتياطي إلى الإفراج بتعهد رسمي.

٧٦- وخلال التحقيق السابق للمحاكمة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، أُتخذ قرار بإقفال القضية الجنائية ضد السيد غونتشاريفسكي، على أساس المادة ٢٨٤(١)(٣) من قانون

٨٣- وتعلق التحقيقات في هذه القضية بما يلي:

(أ) إهمال موظفي الإدارة البلدية في وزارة الشؤون الداخلية في أوديسا لواجباتهم، ما أدى في ٤ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى استيلاء الحركة المعادية لاحتجاجات الميدان على قاعات في مبنى الإدارة الإقليمية داخل مكتب وزارة الشؤون الداخلية في إقليم أوديسا، ما أدى أيضاً إلى عواقب وخيمة على مصالح الدولة، وشكل فعلاً إجرامياً بموجب المادة ٣٦٧(٢) من القانون الجنائي؛

(ب) سوء ممارسة السلطة الرسمية من جانب موظفين في المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الداخلية في إقليم أوديسا، ما أدى في ٤ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى انتهاك القوانين المتعلقة بالإجراءات الجنائية، بإطلاق سراح ٦٣ شخصاً كانوا محتجزين في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ لارتكابهم جرائم خطيرة للغاية (القانون الجنائي، المادتان ١١٥ و ٢٩٤) من مرفق الاحتجاز المؤقت في الإدارة الحكومية الإقليمية. وكان لذلك عواقب وخيمة أيضاً لأنه شكل فعلاً إجرامياً بموجب المادة ٣٦٥(٣) من القانون الجنائي.

٨٤- وقد جُمعت القضايا الجنائية المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في قضية واحدة تحمل الرقم ٤٢٠١٤١٦٠٠٠٠٠٠٠٠١٨٦.

٨٥- وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، أبلغ السيد د. ب. فوتشيغي، وهو نائب رئيس المكتب الرئيسي لوزارة الشؤون الداخلية في إقليم أوديسا والقائم بالأعمال (قائد الشرطة)، بأنه يشتبه في ارتكابه أفعالاً إجرامية بموجب المادتين ٣٦٥(٣) و ٣٦٧(٢) من القانون الجنائي. وكانت التهم تتعلق بسوء تنظيم وتنسيق القوات والموارد الخاضعة لسلطته، والتي كانت تحمي النظام العام كقوات احتياطية في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ خلال أعمال الشغب الجماعية التي حدثت في شارع غريتشيسكايا وساحة كوليكونوفو، وحول مقر النقابات العمالية، ما أدى إلى مقتل ٤٨ شخصاً، كما تتعلق بإصدار أمر بالإفراج عن ٦٣ شخصاً كانوا محتجزين كمشتبه بهم فيما يتعلق بأعمال الشغب الجماعية، من مرفق الاحتجاز المؤقت في الإدارة الحكومية الإقليمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية.

٨٦- وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، صدرت مذكرة بحث عن السيد فوتشيغي، وكُلف جهاز أمن الدولة بالبحث عنه. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أصدر قاضي التحقيق إذنًا باحتجاز السيد فوتشيغي لضمان مثوله عند النظر في الطعن المقدم في استخدام إجراء احترازي.

٨٧- وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فُصلت الإجراءات الجنائية المتعلقة بالسيد فوتشيغي في قضية مستقلة.

٨٨- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رفضت الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) طلباً بإصدار مذكرة بحث دولية عن السيد فوتشيغي على أساس المادة ٣ من دستور المنظمة (أي أن الملاحقة ذات طابع سياسي). وأوقف التحقيق السابق للمحاكمة في هذه القضية، عملاً بالمادة ٢٨٠(١)(٢) من قانون الإجراءات الجنائية، لسبب إخفاء مكان وجود المشتبه فيه عن هيئات التحقيق.

٩٥- وأبلغت حكومة أوكرانيا الفريق العامل بالقضايا الجنائية الخمس المتعلقة بأحداث ٢ يناير/مايو ٢٠١٤ في أوديسا. وذكر المصدر أن القضية الجنائية رقم ١٢٠١٤١٦٠٥٠٠٠٣٧٠٠ قُسمت في عام ٢٠١٤ إلى عدة قضايا منفصلة. وينبغي التأكيد أن أغلبية القضايا الجنائية التي باشرت وزارة الشؤون الداخلية كانت ضد ناشطين ومؤيدين للدولة الاتحادية. وعلاوة على ذلك، كان هناك ١١٥ شخصاً من مؤيدي الدولة الاتحادية بين المشتبه فيهم الـ ١١٨ الذين احتجزوا لعلاقتهم بالقضية رقم ١٢٠١٤١٦٠٥٠٠٠٣٧٠٠. وكان عدد الناشطين المحتجزين المؤيدين للدولة الوحيدة ثلاثة فقط.

٩٦- ولم تقدم حكومة أوكرانيا في ردها أي معلومات مفصلة تتعلق باعتقال السادة ساكايف وسوخانوف وزينيتسكي وإلنيتسكي وبوسميتشنيكو ودزونكو وكوفشوف ورومانيوك وكورتشينسكي. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن رد حكومة أوكرانيا أخطاء تتعلق بتاريخ احتجاز هؤلاء الأشخاص. ووفقاً للمصدر، احتُجز جميع هؤلاء الأشخاص في مركز أفينا للتسوق في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، بينما ذكرت الحكومة أن كوفشوف وساكايوف وسوخانوف وزينيتسكي احتجزوا في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد تكون سلطات إنفاذ القانون، إذ ذكرت تاريخاً غير صحيح للاحتجاز، قد انتهكت حقوق المحتجزين المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية، وتحديداً حقهم في الحصول على مساعدة قانونية وحقهم في ألا يحتجزوا دون صدور أمر من المحكمة لأكثر من ٧٢ ساعة.

٩٧- ولم تقدم الحكومة في ردها معلومات تتعلق بادعاءات انتهاك الحقوق المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية وبعدم احترام معايير الاحتجاز الدنيا فيما يتعلق بالمحتجزين المؤيدين للدولة الاتحادية الذين اعتُقلوا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ ونقلوا إلى مخافر الشرطة في أوفيديوبول وبلهورود - دنيسترفوسكي. ويزعم المصدر أن الحكومة لم تضمن الحق في محاكمة عادلة وفي الحد الأدنى من معايير الاحتجاز لجميع الأشخاص الذين اعتُقلوا في مركز أفينا للتسوق والبالغ عددهم ٤٧ شخصاً. ولم يبلغ أقارب المحتجزين باحتجازهم وبأماكن وجودهم في الوقت المناسب (عزل السجين)؛ ولم يوفر للمحتجزين عدد كافٍ من المحامين العامين من المركز الحكومي للمساعدة القانونية؛ ولا توجد في مخافر الشرطة في أوفيديوبول وبلهورود - دنيسترفوسكي مساحة كافية للمحتجزين الـ ٤٧ تستوفي الحد الأدنى لمعايير الاحتجاز لهم جميعاً؛ ولم يحصل المحتجزون على الغذاء والماء بصورة دورية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعلق حكومة أوكرانيا على ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان خلال نقل المحتجزين من مخافر الشرطة في أوفيديوبول وبلهورود - دنيسترفوسكي إلى منطقة فينيتسا يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، وهي عملية استغرقت أكثر من ١٢ ساعة، لم يحصل المحتجزون خلالها على الغذاء أو الماء، ولم يسمح لهم باستخدام مرافق الصرف الصحي أو الحصول على رعاية طبية كافية.

٩٨- وعلى عكس ما جاء في إفادة الحكومة، يزعم المصدر أن يفغيني ميفيدوف احتجز في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ حوالي الساعة ١١ ليلاً قرب مقر النقابات العمالية. وفي الوقت نفسه، يتبين من

الرأي

١٠٦- يلاحظ الفريق العامل أن المعلومات التي قدمها المصدر وتلك التي قدمتها الحكومة غير متناقضة فيما يتعلق بالوقائع. وبالتالي فإن احتجاز العديد من الأشخاص حدث عقب اشتباكات بين مجموعات خلال اضطرابات جماعية في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

١٠٧- ويلاحظ الفريق العامل أن المعلومات التي تلقاها لم تتضمن إثباتات كافية تمكنه من اتخاذ إجراء ملائم في هذه القضية المتعلقة بالطابع التعسفي لاحتجاز السادة ساكايوف وميفيدوف وزينيتسكي وكوفشوف وسوخانوف وإلنيتسكي وكورتشينسكي ورمانيوك ودزوينكو ودولجنكوف.

١٠٨- وفي ضوء ما تقدم، لا يملك الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي معلومات كافية كي يخلص إلى استنتاج، ولذلك يقرر أن يحفظ القضية دون الإخلال بحق أصحاب البلاغ في متابعتها.

[اعتمد في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦]